

أعلنت أوراسكوم للتنمية مصر عن إبرام اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) للحصول على قرض متوسط الأجل بقيمة 155 مليون دولار أمريكي. يهدف القرض إلى إعادة تمويل القروض القائمة، ويأتي مع فترة سماح مدتها سنتان ونصف، بالإضافة إلى تمديد مدة أجل القروض لتصل إلى 8.5 سنوات.

القاهرة، 15 أكتوبر 2024 - تعلن شركة أوراسكوم للتنمية مصر (EGX: ORHD) (ODE) عن إبرام اتفاقية تمويل بقيمة 155 مليون دولار أمريكي مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC). تهدف هذه الاتفاقية إلى إعادة تمويل جزء من الديون الحالية للشركة، مما سيساهم في تخفيض تكلفة القروض، ويعزز بذلك الاستقرار المالي والأداء التشغيلي، بالإضافة إلى تخفيف الأعباء المتعلقة بالالتزامات المالية المستقبلية.

يتضمن القرض الجديد فترة سماح مدتها سنتان ونصف وفترة سداد تمتد على 8.5 سنوات، حيث يبدأ السداد خلال النصف الثاني من 2027، مما يخفف من الضغوط المالية الفورية على الشركة خلال فترة السماح. سيتم استخدام التمويل لإعادة تمويل الأرصدة الحالية من الديون القائمة بالشركة، بالإضافة إلى تمويل أي فرص نمو محتملة بفنادق المجموعة. وقد تشمل هذه الفرص النفقات الرأسمالية المخطط لها لتحديث الفنادق في الجونة والتي تشمل فندق موفنبيك الجونة.

تتميز هذه الاتفاقية بفائدة هامشية تبلغ 3.80% فوق سعر السوفر (SOFR) للدولار، و3.87% فوق سعر اليوروبور (Euribor) لليورو. وهذا يؤدي إلى تقليل هامش الفائدة للديون بالدولار من 4.25% إلى 3.80%، ولليورو من 4.75% إلى 3.87%، مما يعكس كفاءة إدارتنا المالية وإجراءاتنا في تقليص التكاليف.

علق أشرف نسيم، المدير المالي التنفيذي لمجموعة أوراسكوم للتنمية مصر، قائلاً: "أنا ممتن للثقة والدعم الذي حصلنا عليه من مؤسسة التمويل الدولية عبر هذا التسهيل. يتيح لنا هذا التسهيل تحسين ملف التمويل الخاص بنا في ظل تحسن ظروفنا المالية والتشغيلية. وتتسجم عملية إعادة التمويل الاستباقية هذه مع أهداف الاستدامة لدينا، حيث تساهم في خفض تكلفة رأس المال وتعزيز السيولة، بفضل فترة سداد تبلغ 8.5 سنوات وفترة سماح لسداد أصل الدين تمتد لسنتين ونصف. وأضاف نسيم أن تمديد فترة الاستحقاق يتناسب تماماً مع وضع الشركة المالي مما يعزز أدائها المالي وخطط توسعها ويعزز من قدرتها على النمو في المرحلة المقبلة بسلاسة تامة. كما سيساهم انخفاض فروق الائتمان الناتجة عن هذه الصفقة في تحسين التدفق النقدي الحر لدينا ودعم استراتيجيتنا العامة، مع الحفاظ على نسبة صافي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك أقل من 0.4 مرة".

احمد أبو العلا

رئيس قطاع علاقات المستثمرين

